

Distr.: General
3 July 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون
البند ١٠٧ من القائمة الأولى*
منع الجريمة والعدالة الجنائية

معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين تقرير الأمين العام

ملخص

أعدَّ هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٠٧/٧١. وهو يبيِّن الجهود التي يبذلها المعهد الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين (المعهد الأفريقي) في سبيل تعزيز المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى تحفيز عمليات بناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتبادل الخبرات. ويوضح التقرير أنَّ العدالة الجنائية مسؤولية مشتركة عندما يتعلق الأمر بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويدعو إلى تحديد وتعزيز الشراكة الإقليمية والعالمية في مجال منع الجريمة ومكافحتها. وتتناول الخطة الاستراتيجية للمعهد للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ الجريمة بطريقة متكاملة، وقد أخذت الأنشطة التي اضطلع بها المعهد مؤخراً في الاعتبار القضايا المستجدة، من قبيل تنظيم العملات الافتراضية والجرائم السيبرانية والبيئة. ويقدم التقرير أيضاً معلومات عن حوكمة المعهد وإدارته، ويتضمن تفاصيل بشأن الجهود التي يبذلها المعهد لحشد الموارد من مصادر مختلفة من أجل تيسير تحقيق مبادراته التطلعية في مجال العدالة الجنائية.

* A/73/50.



الرجاء إعادة استعمال الورق

270718 270718 V.18-04622 (A)



أولاً - مقدمة

١ - أُعدَّ هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٠٧/٧١، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثالثة والسبعين تقريراً يُقدّم كل سنتين بعد ذلك، يركّز فيه بصورة محدّدة على الجوانب الهيكلية والمالية والإدارية والتشغيلية للمعهد حالياً ومستقبلاً، ويراعي فيه على النحو الواجب الجهود المكثّفة لاستنفار كل الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة لتقديم الدعم المالي والتقني الضروري إلى المعهد لتمكينه من إنجاز ولايته، مع مراعاة أن هشاشة حالة المعهد المالية تقوّض بشدّة قدرته على تقديم الخدمات بشكل فعّال.

٢ - ويقدم هذا التقرير صورة للوضع الراهن فيما يتعلق بمنع الجريمة والعدالة الجنائية في أفريقيا، مع التركيز بصفة خاصة على الجرائم المستجدة. ويعني تغيّر السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم وجود حاجة متزايدة إلى تعزيز قدرات نظم العدالة الجنائية. ويتضمن التقرير موجزاً للأنشطة التي اضطلع بها المعهد منذ عام ٢٠١٦، وبخاصة فيما يتعلق بالجرائم الحاسوبية والتحديات التي تطرحها أمام نظم العدالة الجنائية. ويسلط التقرير الضوء على ضرورة التعاون والتآزر الدوليين من خلال الشبكات المؤسسية، وبيّن التدابير الخاصة بتبادل الخبرات التي تساعد على تعزيز الممارسات الجيدة. وتقدم الوثيقة أيضاً معلومات عن التدابير المتخذة لتعزيز قدرات نظم العدالة الجنائية ووضع برامج لمنع الجريمة، بما في ذلك من خلال تنسيق الممارسات بين الولايات القضائية. ويتضمن التقرير إشارات إلى الهيئات الدولية والإقليمية التي دعت إلى زيادة الدعم المقدم إلى معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين. ويمكن أن يشكل هذا الدعم أساساً لتنفيذ مجموعة من الأنشطة البرنامجية لإحداث تحول شامل في إقامة العدالة وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا. ويتضمن التقرير مقترحات بشأن إعادة تركيز طبيعة التدخلات، لا سيما من خلال التركيز على شبكات الدعم التقني الإقليمية ودون الإقليمية بغية الوفاء بالالتزامات الإقليمية تجاه تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٣ - ويمكن أن يُعزى انتشار اتجاهات الجريمة الجديدة إلى حد بعيد إلى تطور التكنولوجيا المستمر. وقد أدّى هذا التطور إلى ازدياد الحاجة في أفريقيا إلى القدرات اللازمة لحماية السكان، ولا سيما النساء والأطفال. وقد نتج عن الجرائم المستجدة التي تحدث في إطار السياقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتغيرة في الدول الأفريقية وفي جميع أنحاء العالم وجود حاجة ملحة إلى رفع قدرات الدول على محاربة الجريمة وتعزيز العدالة. وهناك مستوى متزايد من القلق في المنطقة بشأن ضرورة تنمية القدرات في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية؛ ويلزم القيام بإصلاحات فورية لمواجهة التحديات المستجدة. وتواجه القدرات في مجال إقامة العدالة الجنائية في بلدان أفريقيا صعوبات بسبب طابع الجريمة المتغير في ظل التكنولوجيا الجديدة والعصر الرقمي. وبالنظر إلى هذه التغيرات، ينبغي استعراض نظم منع الجريمة والعدالة الجنائية وإخضاعها لعمليات إعادة هيكلة شاملة ومواءمة عملياتها للتصدي لاتجاهات الجريمة الجديدة، من أجل ضمان وجود قدرات كافية وتحسين الكفاءات في مجال إقامة العدالة.

٤ - وتتوقّف فعالية تطبيق سياسة لمنع الجريمة في أفريقيا على عمل الحكومات مع المؤسسات العالمية والمتعددة الأطراف، وخصوصاً اعتماد نقاط قوة تلك المؤسسات في مجال تنمية

القدرات، من أجل تحقيق تحسينات في إقامة العدالة الجنائية. ويجب إنشاء شبكات جديدة ذات استراتيجيات مناسبة. ويشكل أثر الجرائم المستجدة القوي وتأثيرها المقوض على أطر العدالة الجنائية في أفريقيا موضوع قلق واسع النطاق لدى الجمهور. ويسعى المعهد إلى دعم الحكومات في تعزيز نُظم العدالة الجنائية لديها بهدف المساهمة في إنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وينبغي التركيز بصفة محدّدة على معالجة ما للمحتكّن بنظام العدالة الجنائية من مواطن هشاشة ومن احتياجات خاصة. ويلزم إحداث تغيير في استراتيجيات التصدي للجريمة التي يتبعها الممارسون العاملون في مجال إنفاذ القانون.

٥- وفي حين ركّز المعهد في الماضي على مساعدة الدول الأعضاء على وضع السياسات والبرامج وتنمية الموارد البشرية اللازمة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، فإنَّ خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ تركز على توطيد الإنجازات السابقة من خلال تعزيز القدرات الوطنية في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية وتمكين الدول من إنجاز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويولي المسؤولون في مجال العدالة الجنائية في أفريقيا سيادة القانون وحقوق الإنسان أهميةً لكونهما جزءاً أساسياً من الإصلاحات اللازمة لتحقيق العدالة للجميع.

٦- وفي العديد من البلدان في أفريقيا، يمثل الفقر والاضطرابات الاجتماعية والتدهور البيئي تحديات كبيرة يمكن أن تسبب عدم الاستقرار وأن تؤثر على حياة الناس، الذين تعتمد غالبيتهم على الزراعة. وتتفاقم التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان من جرّاء أوضاع من قبيل تدفّقات اللاجئين الجماعية، وانعدام الأمن الغذائي، والحرمان من الأراضي. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى إدراج الأنشطة في أفريقيا في سياق البرامج العالمية للتدخلات المستندة إلى حقوق الإنسان. وسيُسهم هذا النهج في تعزيز نُظم العدالة الجنائية وإذكاء وعي المجتمع الدولي بشأن المنطقة وربط الكيانات المختصة بالعدالة الجنائية في أفريقيا بالمنظمات ذات الصلة. وعند تكيف المنطقة مع التكنولوجيات الجديدة، سوف تصبح نُظم تقديم الخدمات أكثر تنسيقاً من أجل منع الضرر الذي يُعزى إلى المعاملات غير المشروعة. ويستكشف المعهد مع الوكالات ذات الصلة العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفرص المتاحة لترويج استخدام التطبيقات الابتكارية القائمة على الإنترنت. فهذه التطبيقات يمكن أن تساعد على ترشيد الاستثمارات في مجال الإنتاج والتسويق الزراعي، وكشف الاحتيال والتزوير، وإضافة القيمة إلى عملية تقديم خدمات من قبيل نُظم الدفع والإدارة وزيادة كفاءتها. وسوف يساعد ذلك أيضاً على إشراك الشباب في الأنشطة القابلة للنجاح والاقتصادية وعلى معالجة مستويات البطالة المتصاعدة.

ثانياً - الحوكمة والإدارة

٧- حدّد مجلس إدارة المعهد مجموعةً من الأنشطة المحتملة التي يمكن أن تعالج تزايد تكاليف إدارة شؤون العدالة الجنائية الذي يُعزى إلى تغيير اتجاهات الجريمة. ويعمل المجلس أيضاً على إحداث تحول في المعهد بحيث يصبح قادراً على التصدي بفعالية لتلبية احتياجات بناء القدرات في المنطقة.

٨- ويخطّط مجلس الإدارة حالياً للقيام بسلسلة من الزيارات إلى الدول الأعضاء بهدف الحصول على التزامها المالي للمعهد وإعادة تأكيده. وسيقوم المجلس بالتخطيط لاجتماعه المقبل

حالما تحقّق هذه الزيارات زحماً كافياً فيما يتعلق بتعبئة الموارد والدعم السياسي. ويعتبر المجلس إعادة تأكيد التزام الدول الأعضاء إزاء المؤسسة وملكيّتها لها أمراً ضرورياً؛ لأنّ من الصعب الحصول على الدعم من كيانات أخرى في غياب هذا الالتزام والملكية.

٩- وعقب مشاورات بين البلد المضيف للمعهد (أوغندا) ورئيس مجلس الإدارة وأمانة المعهد، اغتنم المعهد فرصة انعقاد مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ لإجراء مشاورات مع الوفود ومناقشة الوضع الراهن للمعهد.

١٠- واعتبر مجلس الإدارة أنّ أكبر التحديات التي تواجه استدامة عمليات المعهد هي نقص الموارد وعدم تنوّع مصادر التمويل.

١١- وعبر عدد من أصحاب المصلحة عن دعمهم للمعهد، في ضوء التحديات التي تواجهها البلدان في أفريقيا، بما في ذلك نتيجة للاتجاهات الجديدة للجريمة المنظّمة عبر الوطنية، وتزايد تطوّر أساليب ارتكاب الجرائم، وتكاليف إدارة الموارد العامة، والصعوبات التي تواجه الحفاظ على السّلم والأمن في وجه تسرّب الجماعات الإجرامية إلى الإدارة العامة. واتفقوا على أنّه، من أجل التخفيف من هذه الصعوبات، يتعيّن على الدول في أفريقيا إصلاح المعهد بحيث تكون لديه خطة عمل محدّدة مصمّمة خصيصاً لتخفيف أوجه الهشاشة.

١٢- وتلقّى المعهد تأكيدات بالدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، استناداً إلى تركيزه على تشجيع التعاون الإقليمي والعمل التعاوني عبر تعزيز الشراكات مع الحكومات والمؤسسات الأكاديمية والعلمية والمهنية والمنظمات غير الحكومية والخبراء في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. ورأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أنّ التركيز ينبغي أن ينصبّ على تعزيز قدرات المعهد لجعله أكثر فائدةً للدول الأعضاء فيه. وتعهّدت اللجنة بتقديم الدعم من أجل بناء القدرات وتنفيذ برنامج إعادة هيكلة المعهد وتقاسم الخبرات، استناداً إلى نموذج المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، الذي اجتاز عملية مماثلة. وسيكون تحسين برنامج عمل المعهد هو الأساس لبذل المزيد من الجهود لزيادة دفع الدول الأعضاء اشتراكاتها المقرّرة.

١٣- وفي أحدث اجتماع تشاوري لوزراء خارجية الدول الأعضاء في المعهد، الذي عُقد في أديس أبابا في ١ تموز/يوليه ٢٠١٧، اعتمدت قرارات حث فيها الوزراء الأمم المتحدة على زيادة الدعم المالي للمعهد، وحثوا الدول الأعضاء على تسديد اشتراكاتها المقرّرة، بما فيها المتأخّرات، وأعربوا عن تقديرهم لالتزام اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالعمل مع المعهد على بناء استراتيجية للتوظيف وتعبئة الموارد وتنمية القدرات وإعادة الهيكلة وتبادل الخبرات، استناداً إلى نموذج المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، بهدف جعل المعهد أكثر فائدةً للدول الأعضاء وتحسين الدعم الذي يقدمه للبلدان في أفريقيا.

ثالثاً - البرنامج الفني والأنشطة الفنية

ألف - لمحة عامة

١٤ - ينفذ المعهد منذ إنشائه برنامج عمل يركز على التدريب والمساعدة التقنية والخدمات الاستشارية والبحوث والمعلومات والتوثيق ووضع السياسات، لفائدة جميع البلدان في أفريقيا. وفي الماضي، عندما كان الدعم المقدم للميزانية أكبر، ركز المعهد على بناء قاعدة للموارد البشرية في جميع البلدان الأفريقية، تتألف من الموظفين ذوي الرتب المتوسطة في قطاع العدالة الجنائية الذين اعتبروا مهمين للنجاح في اشتراع استراتيجيات محلية من شأنها أن تؤدي إلى مواءمة سياسات منع الجريمة في جميع أنحاء القارة. وقد جعل برنامج العمل المعهد في موقع هام يتيح له قيادة الإصلاحات اللازمة وتعميق العلاقات بين مراكز الخبرة القائمة وحث الحكومات على اعتماد الممارسات الجيدة المعولة وتنفيذها وفقاً لواقعها الوطني.

١٥ - واستناداً إلى الولاية المنوطة بالمعهد، كان تركيزه الاستراتيجي يشمل دائماً بناء علاقات وثيقة مع الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة في مجال العدالة الجنائية، بغية حشد الجهود في إطار برنامج عالمي لمنع الجريمة. وعقب النمو المتسارع لتكنولوجيا المعلومات واستخدامها في جميع قطاعات إدارة الشؤون العامة تقريباً، حُدّد أمن توليد المعلومات وتخزينها ونشرها واستخدامها باعتباره موضوعاً أساسياً لاهتمام القطاعين العام والخاص. وتعتمد الحكومات والقطاع الخاص والأفراد على الإنترنت بقدر متزايد لإجراء المعاملات الحساسة وتخزين البيانات الهامة. ولذلك، يُكرّس جزء كبير من خطة عمل المعهد لإدارة الموارد الموجودة على الإنترنت وضمان سلامتها ومنع الجرائم الحاسوبية وتصديّ العدالة الجنائية لها.

باء - أنشطة المعهد

١٦ - تُركّز خطة عمل المعهد المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ على ما يلي: (أ) فرص التمويل؛ (ب) زيادة التعاون مع الوكالات الشريكة بغية جعل العدالة الجنائية مسألة تنمية؛ (ج) تعزيز الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون؛ (د) زيادة مشاركة الجمهور.

١٧ - وقد نفّذ المعهد عدداً من الأنشطة المواضيعية، على النحو المبين أدناه.

١ - تعزيز التعاون مع الخبراء لتقديم الدعم التقني المستمر

١٨ - عُقد في بانكوك في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ اجتماع تنسيقي لمعاهد شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. واقترحت خلال ذلك الاجتماع عدّة مجالات مواضيعية يمكن أن يضع فيها المعهد الأفريقي مشاريع لتعزيز سيادة القانون.

١٩ - وعُقد الاجتماع العام السنوي السادس لإعلان مؤتمر كيغالي الدولي في كمبالا في آذار/مارس ٢٠١٧ حول موضوع "مكافحة العنف ضد النساء والفتيات: دور الأجهزة الأمنية والمجتمع". وقد أتاح الاجتماع للخبراء فرصة لتبادل الخبرات، كما أتاح للمعهد فرصة لتعزيز تعاونه مع مختلف الجهات صاحبة المصلحة. ومنذ ذلك الحين، أنشأ عدد من البلدان أفرقة عمل وطنية باتّباع نهج متعدد القطاعات لتعزيز قدراتها على مكافحة الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك

من خلال مبادرات لإعادة تأهيل الضحايا، وبذل مزيد من الجهود لإجراء تحقيقات وملاحظات قضائية وإدانات في عدد من القضايا أكبر مما كان في الأعوام السابقة، والاهتداء إلى ضحايا الاتجار وإعادة توطينهم، وزيادة التدريب على إنفاذ القانون. وقد لجأت بعض الحكومات إلى تبسيط ترتيبات السفر بشأن العمال المحليين الذين يبحثون عن عقود عمل في الخارج من خلال شركات مرخص لها بعد فحص دقيق. كما بذلت الجهود لتعزيز حماية العمال المهاجرين في الخارج من خلال التفاوض مع الحكومات الأجنبية من أجل توفير مبادرات تشمل تعقب العمال ورصدهم. وتعمل الحكومات على توسيع الشبكات من أجل المساعدة على استيفاء المعايير الدنيا في عدة مجالات رئيسية تتعلق بحماية العمال ومساعدة الضحايا واحترام حقوق الإنسان وإعادة مكاسب العمال إلى أوطانهم. وقد تسببت قلة التمويل المخصص لحماية الضحايا في عرقلة الجهود التي تبذلها الحكومات من أجل الحفاظ على الزخم المكتسب في هذا المجال. غير أن الحكومات تعكف الآن، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، على وضع استراتيجيات ترمي إلى ترسيخ التدريب على مكافحة الاتجار في أوساط أجهزة إنفاذ القانون والمسؤولين العاملين في الواجهة وزيادة توعية المجتمعات المحلية بظاهرة الاتجار. وبالرغم من أنه لا تزال هناك تقارير تفيد عن وجود سوء تصنيف للقضايا وتحقيقات سيئة، فإن هناك جهوداً متزايدة تُبذل لوضع مبادرات بشأن التبليغ من خلال خطوط اتصال خاصة وتفاعل استراتيجي بين المجتمعات المحلية والسلطات المعنية بإنفاذ القانون، وذلك من خلال أشخاص اتصال معينين وجهات وصل معينة. كما أن المؤتمر أتاح فرصة لتقييم مدى امتثال الدول الأفريقية للاتفاقيات الدولية والإقليمية أو غيرها من المعايير.

٢٠- وفي تموز/يوليه ٢٠١٦، قدّم المعهد مساعدة تقنية للخدمة المدنية في أوغندا لإجراء تقييم لاستراتيجيات إدارة المشاريع الحكومية باستخدام موارد تكنولوجيا المعلومات.

٢- تنظيم العملات الافتراضية

٢١- في تموز/يوليه ٢٠١٦، نظّم المعهد، بشراكة مع جامعة برمنغهام (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)، مناقشة مائدة مستديرة حول المسائل السياسية القانونية والأخلاقية والاجتماعية والثقافية المحيطة بتنظيم العملات الافتراضية في أوغندا. وهدفت المناقشات إلى ما يلي: (أ) التوعية باستخدام العملات الافتراضية وإطلاق العنان للإمكانات الابتكارية في مجال استخدام تكنولوجيات سلاسل كتل السجلات (blockchain technologies)؛ و(ب) إنشاء مركز فكر أفريقي معني بالمسائل التكنولوجية والسياساتية والقانونية، لتوفير المعلومات والدعم لتنظيم العملات الافتراضية؛ و(ج) تعميم الاستنتاجات ذات الصلة بأوغندا التي توصّلت إليها دراسة الكومنولث الاستقصائية بشأن العملات الافتراضية لعام ٢٠١٥؛ و(د) تبادل التجارب الفردية والمؤسسية؛ و(هـ) وضع إرشادات مفيدة بشأن السبل الفعالة لتنظيم الأشكال الجديدة للعملات الافتراضية. وحضر الحدث مشاركون من دوائر الخدمة البرلمانية والأوساط الأكاديمية وهيئات التحقيقات المالية وهيئات التنظيمية. وشدد المشاركون على الحاجة إلى سياسات واستراتيجيات شاملة وإلى التوعية في أوساط القطاع الخاص والجمهور، لا سيما في المجتمعات الريفية. وقد عقدت مناقشة المائدة المستديرة الثانية في تموز/يوليه ٢٠١٧.

٢٢- وأكد المشاركون على أن العملات الافتراضية يمكن أن تكون أداة للاستثمار، لكنها تنطوي أيضاً على احتمال أن تزيد نمو الأعمال التجارية السريّة والعنفية والفساد. وأعرب بعض المشاركون عن قلقهم من أن العملات الافتراضية يمكن أن تشكل تهديداً لأمن الدول واستقرار الاقتصادات الوطنية في أفريقيا. واعتُبر إجراء تقييم للمخاطر نقطة بداية حاسمة الأهمية في سعي واضعي السياسات إلى المواكبة وإلى وضع الأطر التنظيمية المناسبة للعملات الافتراضية. وشجّع المشاركون السلطات في أفريقيا على دراسة تجارب البلدان التي لديها تدابير تنظيمية سارية بشأن العملات الافتراضية.

٢٣- والمعهد الأفريقي على استعداد لتقديم الدعم لجميع البلدان في أفريقيا بشأن العملات الافتراضية، بناءً على طلبها. ويمكن أن يتمثل هذا الدعم في تنظيم مناقشات مائدة مستديرة مماثلة، بغية ضمان تبادل معارف الخبراء والممارسات الجيدة وتوفير المعلومات لوضع السياسات والتشريعات واللوائح التنظيمية. ويمكن أن يتخذ الدعم أيضاً شكل مبادرات تعاونية دولية، وإجراء بحوث حول مسائل مواضيعية، وتقديم الدعم لتطوير موارد رقمية آمنة وسهلة الاستخدام.

٣- تنسيق المبادرات الإقليمية الرامية إلى التصدي للجرائم البيئية

٢٤- شاركت عدة بلدان أفريقية مشاركة نشطة في برامج ترمي إلى تحسين إنفاذ القوانين والمعاهدات البيئية، بغية مكافحة الجرائم البيئية، وتشاركت مع جهات من بينها المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).

٢٥- وتعاون المعهد مع المكتب الميداني الإقليمي للإنتربول في كمبالا لتنظيم حلقة دراسية وطنية حول الأمن البيئي، عُقدت في كمبالا في نيسان/أبريل ٢٠١٧. وكان الهدف من الحلقة الدراسية هو تحديد الأولويات ووضع الاستراتيجيات لمكافحة الجرائم البيئية على المستوى الوطني، بما يتسق مع القرارات والمبادرات الإقليمية والدولية. وخلال الحلقة الدراسية، أجرى المشاركون تحليلاً لمقترحات بشأن إشراك المؤسسات ذات الصلة، بما يتسق مع الاتفاقيات الإقليمية والدولية، بهدف تنفيذ تلك المقترحات في النظام القانوني المحلي.

٤- تعزيز التعاون والتآزر الإقليميين في مكافحة الجرائم الحاسوبية واستخدام الأدلة الإلكترونية في إقامة العدالة الجنائية

٢٦- في مؤتمر "الأخطبوط" لعام ٢٠١٦، المعني بالتعاون على مكافحة الجرائم السيبرانية، والذي نظّمه مجلس أوروبا وعُقد في ستراسبورغ، فرنسا، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، ناقش المعهد مع نظراء مختارين كيفية تعزيز خطة العمل الخاصة بأفريقيا التابعة للمشروع الممدّد المتعلق بالتدابير العالمية لمكافحة الجرائم السيبرانية ("غلاسي+"), وهو مشروع مشترك بين الاتحاد الأوروبي (أداة المساهمة في السلام والاستقرار) ومجلس أوروبا.

٢٧- وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، نظّم المعهد مؤتمراً إقليمياً معنياً بالجرائم الحاسوبية والأدلة الإلكترونية لشرق أفريقيا، بشراكة مع حكومة موريشيوس ومجلس أوروبا والرابطة الدولية للمدّعين العامين والشبكة العالمية للنيابات العامة المعنية بمكافحة الجرائم الحاسوبية. وهدف المؤتمر

إلى تحسين التعاون الدولي على مكافحة الجرائم الحاسوبية، من خلال تنمية القدرات وتبادل الممارسات الجيدة والتوعية ووضع أطر تشريعية فعالة وتبادل الخبرات المفيدة بين القضاة والمدعين العامين والمحققين. وجاء المشاركون من إثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي وسيشيل وكينيا ومدغشقر وملاوي وملديف وموريشيوس وموزامبيق. واستناداً إلى المبادرات القائمة في المنطقة، يعمل المعهد على توثيق التعاون والتشجيع على مواءمة وضع السياسات من أجل تيسير تبادل المساعدة القانونية في المسائل الجنائية.

جيم - تعميم المعلومات والتعاون

٢٨- بذل المعهد جهوداً للاحتفاظ بملف للمعلومات التجريبية ذات الصلة لكي تستخدمه الأوساط الأكاديمية والممارسون العاملون في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية. وعلى الرغم من أن نقص الموارد منع المعهد من الاستفادة من المنابر الحاسوبية العصرية للحوار الفعال، فقد واصل إعداد التقارير والرسائل الإخبارية الورقية.

رابعاً - التعاون الدولي والشراكات

٢٩- يستفيد المعهد، وفقاً لولايته ووضعته كمؤسسة إقليمية للبلدان الأفريقية، من صلاته بمؤسسات العدالة الجنائية الأخرى على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي، بما فيها شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. وقد أدرج المعهد أنشطته في سياق برنامج عالمي للتدخلات المستندة إلى حقوق الإنسان، ويسعى إلى المساهمة في وضع سياسات بشأن إدارة التحقيقات والملاحقات القضائية والمؤسسات الإصلاحية، وكذلك للاستخدام المتزايد لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في العمليات الروتينية للعدالة الجنائية.

٣٠- وقد أسفرت الآثار المستمرة للجريمة على سكان البلدان الأفريقية، ولا سيما النساء والأطفال منهم، عن الحاجة إلى تنويع التدخلات. فهناك حاجة إلى استراتيجيات جديدة تركز على التعاون ومواءمة السياسات الوطنية على نطاق القارة. وقد كثف المعهد اتصالاته بالشبكات الإقليمية والدولية التي تعمل على إصلاح آليات الإنفاذ، ولا سيما الشبكات المبادرة منها والتي تستخدم آليات التعاون الدولي كمصدر للدعم التقني وكأداة لتبادل أفضل الممارسات.

خامساً - التمويل والدعم

٣١- في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، بلغ مجموع إيرادات المعهد ٨٠٠ ٩٣٠ دولار. ويتألف هذا المبلغ من ثلاثة مصادر للتمويل، وهي: الاشتراكات المالية المقررة على الدول الأعضاء (١٠٠ ٤٧٩ دولار)؛ ومنحة من الأمم المتحدة للمعهد (٨٠٠ ٣٥٨ دولار)؛ وإيرادات أخرى (الفوائد المصرفية وكراء الأراضي والإيجارات) (٩٠٠ ٩٢ دولار).

٣٢- ويبيّن الجدول ١ مجموع الإيرادات المتلقاة في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، البالغة ٨٠٠ ٩٣٠ دولار، مقارنة بإيرادات فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، البالغة ٨٢١ ٠٠٠ دولار.

الجدول ١

موجز الإيرادات المتلقاة في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، مقارنة بفترة السنتين

٢٠١٤-٢٠١٥

(بدولارات الولايات المتحدة)

٢٠١٥-٢٠١٤		٢٠١٦-٢٠١٧		المصدر
النسبة المئوية من مجموع الإيرادات	المبلغ	النسبة المئوية من مجموع الإيرادات	المبلغ	
٣٧	٣٠١ ٤٠٠	٥١	٤٧٩ ١٠٠	الاشتراكات المقررة على الدول الأعضاء
٤٤	٣٦٥ ٣٠٠	٣٩	٣٥٨ ٨٠٠	منحة من الأمم المتحدة
١٩	١٥٤ ٣٠٠	١٠	٩٢ ٩٠٠	إيرادات أخرى (الفوائد المصرفية وكراء الأراضي والإيجارات)
٨٢١ ٠٠٠		٩٣٠ ٨٠٠		مجموع الإيرادات

٣٣- ويبين الجدول ٢ مجموع إيرادات المعهد للفترة كانون الثاني/يناير - أيار/مايو ٢٠١٨، مقارنة مع نفس الفترة من عام ٢٠١٧.

الجدول ٢

موجز الإيرادات المتلقاة، كانون الثاني/يناير - أيار/مايو ٢٠١٨

(بدولارات الولايات المتحدة)

كانون الثاني/يناير - أيار/مايو ٢٠١٧		كانون الثاني/يناير - أيار/مايو ٢٠١٨		المصدر
النسبة المئوية من مجموع الإيرادات	المبلغ	النسبة المئوية من مجموع الإيرادات	المبلغ	
٣١	٤٧ ٠٠٠	٦٤	٢١٦ ٤٠٠	الاشتراكات المقررة على الدول الأعضاء
٤٩	٧٤ ٨٠٠	٢٩	٩٨ ٠٠٠	منحة من الأمم المتحدة
٢٠	٣٠ ٣٠٠	٧	٢١ ٥٠٠	إيرادات أخرى (الفوائد المصرفية وكراء الأراضي والإيجارات)
١٥٢ ١٠٠		٣٣٥ ٩٠٠		مجموع الإيرادات

٣٤- وسدّدت أوغندا وسيشيل اشتراكاتهما المالية المقررة لعام ٢٠١٨، فيما سدّدت ملاوي وموزامبيق متأخراتهما حتى عام ٢٠١٧.

ألف - الاشتراكات المالية السنوية المقررة على الدول الأعضاء

٣٥- بُدلت الجهود طوال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ لتحصيل الاشتراكات المالية السنوية المقررة على الدول الأعضاء. ومن بين ٢٩ دولة عضواً في المعهد، دفعت ست دول أعضاء مبالغ. وقد سددت دولتان عضوان اشتراكهما المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، بينما سددت أربعة بلدان مبالغ جزئية من متأخراتها. وكما حدث في فترة السنتين السابقة، كانت أوغندا وسيشيل الدولتين العضوين الوحيدتين اللتين سددتا اشتراكهما المقررة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، كما هو مبين في الجدول ٣ أدناه.

الجدول ٣

تقسيم الاشتراكات المتلقاة في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

(بدولارات الولايات المتحدة)

البلد	الاشتراكات السنوية المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	التأخرات المسددة في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧	المبالغ المسددة مسبقاً	المبلغ الإجمالي المدفوع في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧
جمهورية الكونغو الديمقراطية	-	١٠٠ ١٠٠	-	١٠٠ ١٠٠
أوغندا	٦٠ ٠٠٠	-	٣٢ ٩٠٠	٩٢ ٩٠٠
سيشيل	٥٠ ١٠٠	-	-	٥٠ ١٠٠
الكاميرون	-	١٥٨ ٦٠٠	-	١٥٨ ٦٠٠
كينيا	-	٢٢ ٢٠٠	-	٢٢ ٢٠٠
ملاوي	-	٥٥ ٢٠٠	-	٥٥ ٢٠٠
المجموع	١١٠ ١٠٠	٣٣٦ ١٠٠	٣٢ ٩٠٠	٤٧٩ ١٠٠

٣٦- وحتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨، بلغت التأخرات المستحقة من الاشتراكات المقررة على الدول الأعضاء ١٧,٥ مليون دولار لكامل الفترة منذ ١٩٨٩؛ وحُصِّل مبلغ ٣,٩ ملايين دولار، فأصبح الرصيد غير المسدد ١٣,٦ مليون دولار.

٣٧- وخلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٧، بلغ متوسط تحصيل الاشتراكات المقررة على الدول الأعضاء ٢٠٠ ٠٠٠ دولار في السنة، من المقدار المتوقع البالغ ١,٥ مليون دولار. وأدَّى ذلك إلى عجز في الإيرادات المتوقعة، أثر في فعالية أداء المعهد.

٣٨- وكما هو مذكور في الفقرة ١٢ أعلاه، فإن وزراء خارجية الدول الأعضاء في المعهد حثوا الدول الأعضاء، في أحدث اجتماع تشاوري لهم، على دفع اشتراكها المقررة، بما في ذلك متأخراتها المستحقة، والتزمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بمساعدة المعهد على بناء استراتيجية للتوظيف وتعبئة الموارد بغية جعل المعهد أكثر فائدة للدول الأعضاء.

باء- منحة الأمم المتحدة

- ٣٩- تماشياً مع أحكام قرار الجمعية العامة ذات الصلة، سيواصل الأمين العام مجهوداته لحشد الموارد المالية الضرورية للحفاظ على المعهد بغية تمكينه من العمل بفعالية للوفاء بالواجبات المنوطة به.
- ٤٠- وكما في التقارير السابقة، يطلب المعهد أن تنظر الجمعية العامة في مسألة زيادة المنحة المقدمة من الأمم المتحدة إلى المستوى الضروري للحفاظ على تزويد المعهد بالموظفين الفنيين الأساسيين اللازمين لتمكينه من الاضطلاع بولايته. وإذا عمل المعهد بكامل طاقته، فسوف يتطلب ستة موظفين من الفئة الفنية، على النحو المبين في الجدول ٥ أدناه.
- ٤١- ويبيّن الجدولان ٤ و٥ النفقات على تكاليف موظفي المعهد التي دُفعت من منحة الأمم المتحدة خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، والنفقات المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

الجدول ٤

تكاليف الموظفين الفعلية المدفوعة خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧
(بدولارات الولايات المتحدة)

وظيفة ثابتة	الرتبة	دُفع في عام ٢٠١٦	دُفع في عام ٢٠١٧	بمجموع المدفوعات خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧
نائب مدير	ف-٥	٨٠ ٧٠٠	٧٨ ١٠٠	١٥٨ ٨٠٠
موظف إداري/مالي	ف-٣	٥٧ ٤٠٠	٥٦ ٨٠٠	١١٤ ٢٠٠
خبير استشاري مكلف بالمعلومات والوثائق	رسوم	٧ ٤٠٠	٢ ٠٠٠	٩ ٤٠٠
موظف برامج	خدمات عامة	٤٤ ٢٠٠	٣٣ ٢٠٠	٧٧ ٤٠٠
نفقات إدارية عامة		٥٤ ٤٠٠	٤ ٢٠٠	٥٨ ٦٠٠
المجموع		٢٤٤ ١٠٠	١٧٤ ٣٠٠	٤١٨ ٤٠٠

الجدول ٥

التكاليف المقترحة لموظفي الفئة الفنية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩
(بدولارات الولايات المتحدة)

وظيفة ثابتة	الرتبة	المرتّب المقترح لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩
مدير	مد-١	١٧٦ ٨٠٠
نائب مدير	ف-٥	١٥٨ ٦٠٠
مستشار تدريب	ف-٤	١٢٤ ٣٠٠
مستشار بحوث	ف-٤	١٢٤ ٣٠٠
مستشار معلومات/توثيق	ف-٣	١٠٤ ٢٠٠
موظف إداري/مالي	ف-٣	١١٣ ٦٠٠
تكاليف غير متصلة بالمرتبات		٢٠٠ ٤٠٠
المجموع		١ ٠٠٢ ٢٠٠

جيم - الإيرادات الأخرى

٤٢- كما في السنوات السابقة، واصل المعهد تلقي إيرادات إضافية من الفوائد المصرفية وكراء الأراضي والإيجارات، وإن كان المبلغ قد انخفض انخفاضاً كبيراً لأن المعهد لم يكن يمتلك ودائع لأجل يُمكنه من خلالها الحصول على فوائد مصرفية، ولا أراض إضافية يمكنه تأجيرها والحصول على كرائها. وجاءت الإيرادات الأخرى خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ من إيجارات الأراضي المؤجرة والمباني المؤجرة. وبلغت هذه الإيرادات ٩٢ ٩٠٠ دولار، مقارنة بـ ٦٠٠ ٢٣٨ دولار خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

سادساً - مستقبل المعهد

٤٣- وضع المعهد استراتيجية شاملة للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ لتحسين تنفيذ مهمته المتمثلة في تعزيز قدرات نُظُم العدالة الجنائية، بهدف دعم التنمية المستدامة في أفريقيا. وهذه المهمة مستمدة من ولاية المعهد المتمثلة في تعزيز التعاون الإقليمي والعمل التعاوني في أفريقيا من خلال تشجيع إقامة الشراكات بين الحكومات والمؤسسات الأكاديمية والعلمية والمهنية والمنظمات غير الحكومية والخبراء في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية.

٤٤- وقد أكدت الجمعية العامة من جديد، في قرارها ٢٠٧/٧١، الحاجة إلى مواصلة تعزيز قدرة المعهد على دعم الآليات الوطنية لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في البلدان الأفريقية، وطلبت إلى الأمين العام أن يعزز النهوض بالتعاون والتنسيق والتآزر على الصعيد الإقليمي في مجال مكافحة الجريمة، وبخاصة في بعدها العابر للحدود الوطنية الذي لا تكفي الإجراءات الوطنية وحدها للتصدي له.

٤٥- وسيحتاج المعهد إلى الدعم في حشد التمويل اللازم من أجل تنفيذ استراتيجيته وتحقيق أهدافه بصورة كاملة خلال مدة الاستراتيجية (٢٠١٧-٢٠٢١). فالالتجاهات المتطورة للجرائم التي تعاني منها البلدان الأفريقية تجعل الاستثمار في مجال منع الجريمة جانباً حاسماً الأهمية في إدارة المؤسسات العمومية، وتستدعي تخطيطاً خاصاً وإدماجاً في الاستراتيجيات الأمنية والإنمائية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٤٦- وينبغي أن تكون للمعهد القدرة الكافية على معالجة احتياجات البلدان الأفريقية عن طريق برامج محدّدة مصمّمة بحيث تناسب واقع كل بلد على حدة وتزوّد تلك البلدان بالدعم التقني المناسب. وينبغي أن تتجلّى روح الوحدة الأفريقية في مؤسسات أفريقية فريدة تكون مناسبة على أفضل وجه للتصدي للتحديات التي تواجهها بلدان القارة بحلول مبتكرة محلياً وقائمة على البحوث. وقد أنشئ المعهد بهذا القصد.

سابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٤٧- لكي يكون المعهد القدرات اللازمة لتنفيذ استراتيجيته الشاملة وتمكين الدول من إقامة العدل، فإنني أحث الدول الأعضاء في المعهد على دفع اشتراكاتها المقررة، بما في ذلك متأخراتها.

٤٨ - وتُشجّع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على الانضمام إلى المعهد بغية تعزيز جهوده التعاونية وتوسيع القاعدة الداعمة له.

٤٩ - وتستلزم جهود منع الجريمة والعدالة الجنائية مستوى عالياً من الشراكة. ويعمل المعهد، على الرغم من التحديات المتعلقة بتمويله، على زيادة التعاون الإقليمي والمبادرات ذات الصلة من أجل التصدي للصعوبات المستجدة في مجال تطورات العدالة الجنائية في المنطقة.

٥٠ - وتحتاج أفريقيا إلى مركز خبرة خاص بها للتصدي لأوجه الضعف الفريدة المتعلقة بمنع الجريمة في المنطقة، على النحو الذي تؤكد قرارات الجمعية العامة وتوجيهات مجلس الإدارة ودعم الدول الأعضاء. وسيحسن الدعم المنتظر في التمويل قدرات المعهد، بغية تحويله إلى كيان فعال لديه خطة طموحة لإصلاح العدالة الجنائية في أفريقيا، بما يتسق مع الأهداف العالمية في مجال منع الجريمة. وستكون نتيجة ذلك هي التركيز بوجه خاص على الملاحقة القضائية والتحقيقات وإصدار الأحكام والمؤسسات الإصلاحية، التي سببت فيها أوجه الضعف المتصورة هشاشة مستوطنة إزاء اتجاهات الجريمة المستجدة.

٥١ - وتستدعي جميع المسائل الإنمائية، وبخاصة المتعلقة بالاحتياجات المستجدة لبلدان أفريقيا في مجال التكامل الجغرافي-السياسي، إرشاداً احترافياً، لأنها عرضة للأعمال الإجرامية. ويتسم اتخاذ احتياطات مستمرة من خلال أنشطة المعهد بأهمية بالغة في هذا السياق. وقدّر المعهد هو أن يبقى مركزاً تنسيقياً لجميع تدخلات الخبراء في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية في أفريقيا.